

قوة الفقيه التحرير بمسائل
الفراغ والتقرير

عبد الله العفيف

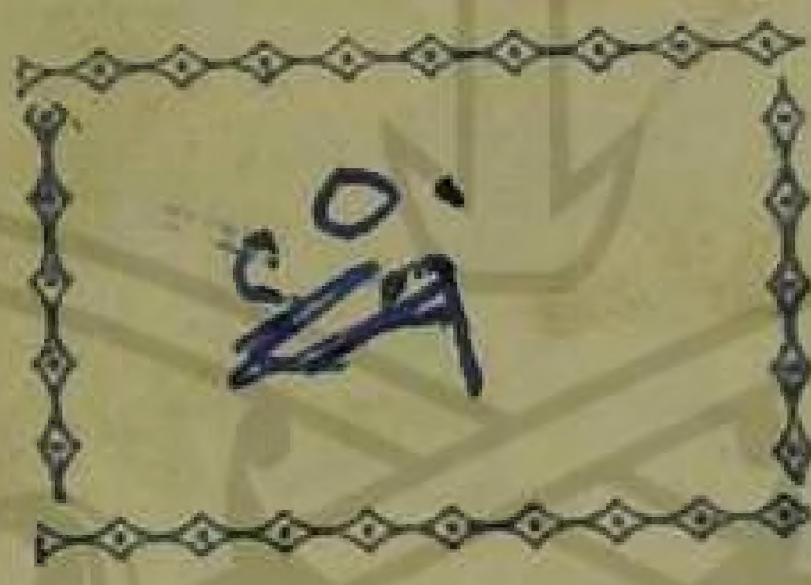
Copyright © King Saud University

٢١٦٢
ق.ع

قَرَّة عَيْنِ الْفَقِيهِ النُّحْوِيِّ مَسَائِلِ الْفَرَاغِ
وَالْتَقْرِيرِ لِلشَّيْخِ الْعَالِمِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ
الْعَفِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
أَمِينٌ

من كتب الفقير اليه
محمد طاهر سنبل
عن عيني
سنة ١٢٩٩

في عهد
حكيد العلي
زاده



المكتبة العمريه

حاجها محمد الحمد العمري وابولاوله
الرياض

في ملك الحفيظ من
لمعاده زاده احمد ابى القاسم
زين العابدين غير
زاده عن
الدين

مورخ
شمس صاري في نقل العباد
عبد المظلي ابن محمد

مرداد
عف

٢١٦٢٣ قرة عين الفقيه النحوي بمسائل الفراغ والتقرير ،
ق ٥٠
تأليف عبد الله العفيف (كان حيا قبل سنة
١١٩٩ هـ) . كتب في القرن الثالث عشر
الهجري تقديرا .

٣٩٢ ١٨ ق ٢٣ س ١٥ ر ٢٦ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة
الآخر ، رؤوس الفقر بالحمرة .
١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي أ - العفيف ،
عبد الله العفيف (كان حيا قبل سنة ١١٩٩ هـ)
ب - تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقضى بيسر وسهلا
 الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
 وصحبه أجمعين **أما بعد** فإن كنت وقعت على بعض فتاوى بعض علمائنا المتأخرين
 تتعلق بالنزول عن الوظائف كالمدراس وكحوايا الصدقات والتخلي عن المسمى بذلك
 بالفراغ وما يدفعه المستفزع للفراغ في مقابل ذلك وحكم التقرير والاستجابة في
 الوظائف وأنه هل يجوز لولي الأمر إيداعه الله تعالى بالنصر والتكليف أن يغزل
 صاحب الوظيفة عن وظيفته بحجة وبغير حجة أم لا وأثبت بعض تلك الفتاوى
 في كتاب الوقف من أجابة السائلين بفتوى المتأخرين ترتيب الفتاوى المحلولة
 للفقير وأثبت البعض الآخر في تذكرية المسائل الفقهية والفوائد الفقهية ثم
 وقعت على بعض فتاوى أيضا ولم يمكنني إلحاقها بالكتابين فغلب ذلك استحقاق الله
 وتعالى سبحانه في تجريد ما انتهت في الفتاوى وما وقعت عليه آخر اليد وثبات
 الجميع في هذه الرزقات لتكون مولفا خاصا تقريرا لطالبي الحكم منها ولقبتها **بقرة**
عين الفقيه الخبير بمسائل الفراغ والتقرير جعل الله ذلك خالصا لوجهه
 الكريم وموجبا للقور بخلاف النعم أمين أعلم هذا أنا الله ولياك الحق والصواب أن
 النزول عن الوظائف وغيرها المسمى بالفراغ ليس له أصل بعينه عليه وإنما جوزه
 العلماء لحكام الضرورات التي تقع على ذلك العلامة العينية رحمه الله **ونص عبارة**
 وليس للنزول في الأصل شيء يعتمد عليه ولكن العلماء وأحكامهم الله تعالى لما عمت
 العلوي بذلك مشروا للضرورة لأن الوظيفة التي تكون بيد إنسان يمكن أن الوقف
 الذي يتناول منه الربيع فإذا لم يملك فكيف يجوز نزوله وهو يملك الربيع إذا قبضه
 وأملك نزول الربيع الذي ما استحق من ذلك الوقف انتهى لكن نقل هو بنفسه أيضا
 في كتاب شرح نظم البخاري في باب القسم بين الزوجات قال ولقد سمعت من شيوخنا
 الكبار قال يمكن أن يحكم بفسخ النزول عن الوظائف الدينية قبل إكمال المرأة قسمها
 لصاحبها لأن كلامها ما مجرد إسقاط انتهى وقال العلامة الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى

في الكتابين
 وصغير صح

فالفروع لهم مطالبته المتقرر المذكور فيما استولى عليه من استحقاقه والله أعلم **وسيل**
 عن شخص فرغ بجميع ما يستحقه من صر وجب ومعايير باسم أولاده لم يكن له في
 تاريخ الفراغ من الذرية الأول واحد ثم بعد مضي تاريخ الفراغ بعام ونصف
 ظهرت له بنت ثم بعد ظهور البنت بعام ونصف أو بعامين انتقل والدهم إلى رحمة
 الله تعالى قبل البنت استحقاق فيما فرغ والدها قبل ظهورها أم لا وهل يستحق الولد
 الذي ظهر قبل تاريخ الفراغ بعد سنتين جميع ما فرغ به والده حيث لم يكن له من
 الذرية في تاريخ الفراغ الأهوام **فأجاب** يختص الفراغ بالولد الموجود وقت
 وقوعه دون من حدث بعد ذلك والله أعلم **وسيل** عن ثلاثة انفار شركا فيما
 صورته بالدقتر أولادها فاحد هم دقتر الاسم بالدقتر على ما هو عليه ثلاثة أعوام
 يقتسمها فيه الباقيان بالتصف ثم في هذا العلم امتنع أحدهما أن يعطى الآخر ما يخصه
 من المثل في مثل له ذلك وهل أن يطلبه ما يدفعه أم لا أم كيف الحال **فأجاب** حصه
 المثل في مثل مخرجه فان قرر ولي الأمر فيها الخوية الباقيين اشتركا فيها وان قرر
 أحدهما فقط اختص بها وان قرر فيها اجنبيا فقد **وسيل** وكون الأخ يعطى أخاه منها
 قبل تقرير أحدهما لا يمنع انتقال الحصص المذكورة بعد تقرير ولي الأمر فيها للآخر
 أو لغيره ويجزى كون الأخ يعطى أخاه منها حصصه فيما مضى أثبت له ضايفها ليقضي
 مطالبته به وكذلك ليس له أن يطالبه بأظهار التقرير لأن ذلك إلى المتكلمين على الفرقة
 لئلا ياتي الأخ والله أعلم **وسيل** عن جماعة فرغوا الشخص بجميع ما يتعلق بهم صورة
 الفراغ فرغوا بجميع ما يتعلق بالثلاثة التاريخين المشار إليهم أعلاه ويخصهم وهو
 السبع من الأسما المشتركة مع المفروع له التي صورته أولاد فلان وأخوه فلان وأولاد
 فلان من الصدقة السلطانية الرومية القديمة ومن الذخيرة والصدوق والوقف
 ومن الشامية وغير ذلك من سائر إجماعات ما هو مقرر في أسما المذكورة في الصدقات المبرأة
 الوصل ذلك في كل سنة الشاهد بتفصيل ذلك الدفاتر السلطانية فقرر في هذا العام اسم
 مشر كشيء المصير هل يشمله لفظ الغير أو ليس له غير سواء أم لا **فأجاب** نعم

لا يصح

قف

تقرر مر ص

فيهما هو

سواء صح

يشتمل لفظ الفير والله سبحانه وتعالى علم **وسئل** عن شخص فرغ لاولاده من غير تعيين اسمها
 ثم بعد ذلك اذ مات احد الاولاد واولادها لم يولدوا له استحقاقا وطلبوا من ولي الامر
 التفرير فيه فقرروا على ان نصيبه اغل هل يقع التفرير مصادفا للوجه الشرعي يستحقون
 ذلك ام لا **فاجاب** نعم ينحل نصيب الولد الميت عنه فاذا اهلها اولاده ذلك الى ولي الامر
 فقرروا فيما يخص بابهم منه وفتح فقريره مصادفا للوجه الشرعي واستحق المفقرون ما قد را
 فيه لان لفظ الاولاد جمع فاذا قيل اجمع يا قبيل التجزي القسم اقرار على اجمع فخص كل فرد من افراد
 جزء من ذلك الكل فاذا مات فرد اخل نصيبه وليس هذا كالوقوف على الاولاد حيث يستحقه
 الواحد منهم اذ الحضر في مراعاة اغراض الواقفين فان غرض الواقف في ايصاله النفع الى الولد
 بلا واسطة اتم من ايصاله الى الولد بواسطة فحال عليه عند الملاقاة وليس هذا كذلك وان
 اتى به بعض متناجيا والله اعلم **وسئل** عن جماعة لهم وظيفة تلقوها عن اسلافهم سنين
 واسلافهم كذلك يتقاديروا الامور ثم انتقل منهم جماعة وصارت وظائفهم محمولة على من جاب
 وفاتهم فجارحل من بعد موتهم الى ولي الامر وطلب منه ان يقرره في وظائف الجماعة المتوفين
 بموجب وفاتهم فقرره ولي الامر في الوظائف المذكورة فهل هذا التفرير صحيح واذا قلتم
 يصح لمن قرره ولي الامر **فاجاب** هل لبقية الجماعة حصة من وظائف المفقرون في الوظائف المذكورة
 ام لا **فاجاب** اذا لم تكن الوظيفة المذكورة مشترطة بغير الواقف الجماعة المذكورة
 فتقرر ولي الامر ان نصيبه في وظائف من مات منهم بعد موته لشخص اخر صحيح وليس ببقية
 الجماعة منازعته في ذلك والحال ما ذكر والله اعلم **وسئل** عن شخص له صرح ففرغ
 بجميع ما هو له من ذلك باسم اولاد ولم يكن له في تاريخ الفراغ من الذرية الاولاد من ذكر
 ثم بعد ذلك تاريخ الفراغ المذكور ظهر له بنت فأتى احد الولدين المذكورين فانها ولد
 الاولاد الى ولي الامر بلان الذي يخص الولد المتوفى يكون لاخته واولادها فاجابه ولي
 الامر بالحق الى سؤاليه ذلك بعد مدة من تاريخ التفرير المذكور ظهر له ولد ذكر
 فانقل والاولاد بالوفاء الى رحمة الله تعالى ولم يكن للولد الذي ظهر بعد الاولاد شيء
 من الصرح ولا من ايجاب حيث انما يظهر في تاريخ الفراغ المذكور ولم يكتب له ولد

ينحل نصيبه بوقا اولاد
 واذ اقله لا ينحل فاذا
 مات احد الاولاد

قف

قف

عشر

شي

شي فأتى والاولاد جميع الذرية قاصرين فاقبل فاني الوكيل الى ولي الامر
 وجعل الصرح والحب بين الولدين المذكورين واختم لكل واحد سبعة اسهم ونصف سهم
 واختم سهم ونصف فاجابه ولي الامر الى ذلك فبعد مدة توفي الولد الذي ظهر بعد الاولاد
 الى رحمة الله تعالى فاني الوكيل الى ولي الامر ايده الله تعالى ما هو للولد المتوفى يكون
 لاخته واولادها فاجابه ولي الامر الى سؤاليه في ذلك والاولاد المذكورون جميعهم
 قاصرين فكان الامر على ذلك اربعة عشر عاما مقام الولد الموجود وخاصهم
 اخته وترافعا الى المحاكم الشرعية فظهر الولد المذكور الفراغ المذكور الذي كتبه
 والدهم في حياته او العمل بانها الوكيل بعد موت والدهم ام كيف الحال **فاجاب**
 بغير الولد المذكور النصف من اصل الصرح والثلث من حصنة اخيه المتوفى في حياة
 ابيه وهو سدس اصل والثلث الثالث وهو سدس اصل الصرح ايضا للاولاد
 يستحق الولد الثالث منه شيئا ولا عيرة بانها الوكيل الى ولي الامر وحله للولد
 الثالث حصنة منه بدون فراغ صار من المستحقين وهم الولد الاول والبنت وامها
 والله اعلم **وسئل** عن شخص اوصى لبنات له بمبلغ معين له في المصيرية ثم توفي
 الى رحمة الله تعالى وهذا القدر المعين البعض منه في مقابلة وظائف مثل طلب ودر
 وقيادة وقراشة وغير ذلك من الوظائف وبعضه في غير مقابلة ووظائف
 في الفرائض لم يمتد لهم بهذا الامر وانما جعل القدر المعين وفرغ لهم به فهل لهم
 استحقاق في الوظائف المذكورة لم يكون خاصا بالرجال دون النساء ويكون
 عدا الوظائف لمن **فاجاب** ما هو في مقابل الوظائف العملية المختصة به
 بالرجال كالقراشة والقيادة وغيرها لا يصح الفراغ به للنساء وما عدا
 ذلك فالفراغ به لمن صحيح والله اعلم **وسئل** عن شيء في الصرح الشريف
 ناطق بصورة اولاد فلان وهو عن قراءة ما ينسب من القرآن وعن قراءة حكمة
 قرآن وعن طلب علم شريف والاولاد ذكور واناث فهل يخص ذلك بالذكور
 دون الاناث ام لا واذا قلتم لا يخص فهل يستحق ذلك من لم يكن قار بالاكيت ولا

فهل الحاشية الشرعية العمل بالفراغ
 الذي كتبه لهم والدهم في حياته
 ففصل له ثلث الصرح ويكون
 الثلث الثاني مما مات
 عنه اخوه للاخت وهو
 سدس اصل الصرح

فوضع مقابلة الوظائف
 ما هو في مقابل الوظائف
 المختصة بالرجال
 ويخص النساء

قف على هذا

يستخرج ام كيف احوال **فاجاب** ما كان من الطلب فهو مختص بالذكور وما كان من قرارة
 جزو من رتبة فكذا لك واما قرارة ما يتيسر او قرارة من مصحف فلا يختص بالذكور بل
 يصلح لهم وللانثى بشرط الاهلية للقرارة والقدر **وسئل** عن شخص له ولد و بنت
 ففرع من منذ ثلاثين سنة بجميع ما كان له بالدفاتر السلطانية باسم اولاده
 بحجة شرعية فانتقل الولد الى رحمة الله تعالى ثم بعد مدة خمسة اشهر انتقلوا
 لدفع الى رحمة الله تعالى وعند غرب وفاته كتب حجة بان جميع ما كان له في الدفاتر
 من قليل وكثير فرغت به لا و لادى فاخذ عليها خط الشريف انه كان له ولد انتقل اليها
 وله بعض معالم تكون باسم الاخوة والاخوات فانكروا البنت ذكروا وانكر الخط خط
 والدك فهل هذا انكار بعيد وهل يثبت هذا التقرير من غير بيينة مع وجود
 الفراغ المتكرر وان اتي بشهود يشهدون ان هذا الخط خط والدك فهل يصلح
 الشهاده على الخطام **فاجاب** حيث فرغ الشخص المذكور من احواله واولاده وقرره
 فيه ولي الامر انتقل الحق اليهم موت الولد فدخل حصته منه فان قرر في يولي الامر
 احدا استخفها فان ثبت ان اخوة المتوفى في قرارة ابيه كانت لهم والافضل بحلوله الى ان
 يقرر فيه ولي الامر من شئنا والله اعلم **وسئل** عن شخص استفرغ شيا من اخر وسافر
 الفراغ الى بلدة وانتقل فيها الى رحمة الله تعالى فادعى ورثته على المستفرغ بان
 المتوفى فرغ ولم يصنع ببلده وذلك بعد مضي سنة كاملة وسيد المستفرغ حجة
 شرعية متوجه بخط ولي الامر ابيه الله تعالى فهل تقبل دعوى الورثة **عجلى**
 المستفرغ بعد هذه المدة على الوجه المشروح ام لا **فاجاب** حيث كان النزاع
 في بدل الفراغ فان كان للمستفرغ بيينة تشهد بتسليمه الفراغ فليأمر وان لم
 تكن له بيينة بل ذلك توجهت اليه على ورثة الفراغ انهم لا يعلمون ان موت ابيه
 استوفى بدل الفراغ وذلك بعد تصحيح الدعوى فيه ببيان قد رده ونوعه فادعوا
 كذلك لزمه دفع ما وقع الاتفاق في ذلك عليه والله اعلم **وسئل** عن شخص
 فرغ بمشيئة رباط لا يشهد به معينة ولم يكتب بذلك فراغا وجلس مدة

مكرر

قف على الورقة فان موتهم لم يستل مقابل الفراغ

وهو

وهو يفرق معلوم الرباط المذكور احوالا بعد وفاة الفراغ المذكور واستمر الموقوف
 له كظاهر ورثة الفراغ المتوفى فراغا شرعيا ولم يكن عليه خط ولي الامر والفراغ
 المذكور بغيره لم يثبت الرباط فهل يثبت له بذلك الخطام هو الموقوف له الذي
 لم يكن معه خط ومعه شهود يشهدون له بذلك **فاجاب** لا يثبت المشيئة
 المذكورة للمفروع له بمجرد الفراغ من غير تقرير ولي الامر له في ذلك فمن قرر
 ولي الامر في الفراغ كانت له ومن اقلها والله اعلم **وسئل** عن شخص اوقف اماكن
 معونة لسكنى الفقراء وجعل فيها محلا وقال هذا المتكلم على هذه الاماكن سكنا واسكنا
 فهل له ان يواجر او يعير اولاد من ان يكون سكنا في المحل المعين له **فاجاب**
 حيث اطلق له الانتفاع كان له كما اياح الوقت وامتنع عليه ما عد ذلك والله اعلم
وسئل عن شخص له ثلاثة اولاد اشقا و بنت غير شقيقة ففرغ لاولاده
 بيينة اقلهم في الصر مطلقا وقال لبعضها فرغ لاجل اخوانه اولاد فلان ولم يذكر
 لفظ اشقا فهل تدخل البنت المفردة في لفظ اخوان ولفظ اولاد فلان ام يخرج بقوله
 احمد واخوانه والحال ان جميع الاماكن في الدفاتر اولاد فلان من غير ذكر احمد
 واخوانه ومضت مدة سنين وهي تاخذه ثم ولد لها من بعد ما الى هذه السنة ثم توفي
 الولد فما يكون الحال **فاجاب** نعم تدخل الاخوت وان لم تكن شقيقة سيما وقد
 اكد بقوله اولاد فلان وهي من جملة الاولاد والله اعلم **وسئل** عن شخص انتقل
 بالوفاة الى رحمة الله تعالى وخطف ولدا واربع بنات وله ثلثة ارباب موصدة
 السلطان محلولة فقرم شخص من اقرانه بعد موت الشخص المذكور وطلب
 من ولي الامر تقرير اولاد المتوفى فقرره ولي الامر في ذلك ثم ماتت بنتان
 وخلفتا اولادا ولم يحصل لهم التقرير بعد اموت والداهم ثم ماتت بنت اخرى
 وولدت اولادا فطلب احد الاولاد ما لاهم فقرره في ذلك فادعوا القسمة
 مع خاله وخالته فقال ان حال ولد اخنت لك السند من فقال الولد لي الثلث هـ
 وليس اولاد خالتي المتوفيات فني بعد خمسة وعشرين سنة حيث لم يفرروا

كذلك

قف على الفراغ لم يثبت له مال غير ولي الامر

صوابه الخمس

وهذه صدقة مخلولة ليس فيها ربح شرعي قبل الا ولاد المتوفيات ان شرعاً لا
 فاذ لم يكن في ذلك شيء هل تقسم اثلاثا بين الخال واخته ولداختهم حيث قرروا
 وترلوا في الدقترام تقسم على العزبة الشرعية والله اعلم **فاجاب** المقرر باسم
 الاولاد يتساوي فيه الذكر والانثى فيكون اصل المقرر اقساماً للمذكر خمس وكل
 انثى خمس ومن مات منهم بقي سهمه مخلولاً الى ان يقرر فيه ولي الا من اراد وحيث
 تقرر ولد الميتة اخرا في حصة امه كان له الخمس الذي كان لها وحصة البنين
 المقرين به او لا مخلول حيث لم يقر فيها احد والله اعلم **وسئل** عما صورته
 ما فوقكم رضي الله عنكم فيمن كان يقبض علوقه ولده مات غير معين حالها فاذا برهن
 بعد موت ابيه انه اقر في صحته ان العلوقه بذمته من كان يقبضها وبرهن الورثة على الاثر
 ايضا انه كان يصرفها عليه بل وشيئا من عنده فلا تكون العلوقه باقية في التركة
 فاي البيعتين اولى وكل من البيعتين تورخ الا ان بيعة يقيمة الورثة متاخرة
 في التاريج **فاجاب** حيث كان الولد قاصراً وشهدت ان الاب قد اقره
 في حال صحته ان العلوقه وقد رها كذا في ذمته انهم شهدوا باباها تحت يده كانت مرتبة
 في ذمته فلا يكون من قبيل موته مجهولاً واذا صارت ديناً في ذمته فالمصوح به في الثامن
 والعشرين من العمادية وجامع الفضولين انه اذا كان على اب الصغير دين له
 فانفق ذلك الدين على الصغير لا يسقط من ذمته قضا الا اذا شهد على ذلك
 وقال اني اشتريت كذا لاجل ولدي لا قضى منه من المال الذي له على مخير فاذا
 بلغ ايطالب به ولم يشهد بطلانه في القضا لا يقبل قول الاب ان صرفت عليك
 لان المديون هو قال قضيت الدين الذي على لا يقبل قوله كذا هذا انتهى كلامه
 فسلم هذه ان بيعة الورثة المتاخرة عن البيعة على لزوم ذمته لما ذكره في حجة
 بالانها انما شهدت على اقرار الاب وقد سمعت ما قلناه من كلامهم لا يقبل قول الاب
 ان صرفت عليك بل لا بد من البيعة انه اشترى كذا يقضي من المال الذي عليه لهذا
 اذا شهدت بيعة الولد بالمال دين في ذمته الاب وماذا شهدت على اقرار الاب بالمال
 عنده

وم
 اذا كان على اب الصغير
 ديناً لا يسقط منه قرض
 بالانفاق عليه الا اذا
 شهد على ذلك

عنده امانة تقبل البيعة المتاخرة عن بيعة الولد الشاهدة على اقرار الاب بانه
 صرف ذلك على الولد حيث يخالف الظاهر لانه ذلك حيث كان قاصراً والله
 سبحانه وتعالى اعلم **وسئل** العلامة القاضي علي بن جارية بن ظهيرة القرشي عما
 صورته ما فوقكم في شخص استلم صراً ولده الكبار ولم يسلم لهم فهل لهم مطالبة
 بذلك من تركته ام لا **فاجاب** نعم لهم اخذ صرهم من تركه الاب لانه صار من جملة
 الديون فيما يصحون به سائر الديون والله اعلم **وسئل** عن صورة مكتوب في
 دفتر المصرية كان طوي وجيز واصحبه تسمى في كياي الاعيان واجمع ويوم مناسم
 اولاد فلان يعني يكون بيدهم هذا العمل في مقابلته شيء معين من المال هل يستحق
 قيام هذا العمل بالذلول من اولاد فلان هو شامل للمذكور والاناث وهل يكون
 هذا كالا جزاء ام لا **فاجاب** لفظ المولاد يشمل الذكور والاناث ولا يختص بالذكر
 فيكون للجميع والله اعلم **وسئل** العلامة الشيخ عبد الكريم الفطحي عن امرأة اوقفت اجرا
 وقررت فيها جماعة وجعلت قراتها في المسجد الحرام وجعلت عليهم شيئا يقبض المعلن
 عنده وصوله ويصرفه على المستحقين من القراء وجعلت عليهم شيئا مبدلاً من الدراهم
 ليشترى به حلوي ويفرقه الشيخ المذكور فخرج بها لولده ولم يعين اسماء ولم يخص
 المذكور بها فقرولي الامر المولاد بموجب الفراغ قبل البنات مشاركة الاولاد
 المذكور في هذه الوظيفة مع انها وظيفة عمل ام هي خاصة بالذكر ام كيف الحال وهل
 يجوز للشركاء المباشرة ان يقسموا المعلوم ويفرقوه على حد ام كيف الحال
فاجاب المعروف عرفاً فالمشروط شرعاً وقد جرى العرف في الحرمين الشريفين وطاريف
 العمل كالا جزاء مختص بالذكر ومع ذلك يسئل ولي الامر ان الله تعالى عن ذلك لينه
 ويملكه وعلى كل حال فالدراهم تجعل على يد من يقيمة وفي الامايد الله تعالى سبحانه
 على الاجرا ليشترى به ما ذكر الواقف ويفرقه على الفقراء والله اعلم **وكتب**
 عليه العلامة القاضي علي بن جارية بن ظهيرة الجواب شديد والله اعلم **وسئل**
 عن شخصين بيدهما نصف خطابة شافعية نذرت في شؤنية ثم ان شخصاً آخر سحى

فق

على القراء وعلى الفقراء
 عند قبضها ثم ان من
 بيده شفعة الرقة
 المذكورة في

عليها يرفعها بتذكيرة اخرى فقد مهالولي الامر ليكنه من الخطابة فتعنه لموعظيه
 مرضية فيه وايضا الشخص المذكورين على وظيفتهما وعرضهما عرضا باسمرارها على
 وظيفتهما وان الشخص المذكور لا يصلح لذلك فيجب للشخص المذكورين تذكيرة على طبق
 ما انتهى فيهما واستمرار الشخص المذكورين على وظيفتهما ورفع الشخص المذكورين
 ان الشخص المذكور استخرج برأيه على طبق تذكيرة المنسوخة قبل تكون البراءة
 باطلة حيث ان التذكيرة المنسوخة هل يكون هذا الفراغ صحيح ام لا واذا كتب
 قاضي الشرع على هذا الفراغ هل ينفذ خطه وتكون الحجة صحيحة ام لا واذا تمسك
 صاحب هذا الفراغ وباشر الوظيفه المذكورة هل تكون مباشرته صحيحة
 ام لا واذا قلتم سيطلان الفراغ قبل الشخص المذكورين مطالبته المفروض له
 بجميع ما اخذ من مقال الخطابة من صر وحب وعنف ذلك في المدة التي يباشر
 فيها بغير تمسك صحيح ام لا وهل لولي الامر ايده الله تعالى دفعه به المفسدين نزاع
 المطالب من يده واعطاهما للشخصين المذكورين كونهما باقيا على وظيفتهما
 ام لا **فاجاب** حيث لم يقع من الخطيبين حجة تقتضي عزها فليس لباشرها
 كما صرح به خامسة الفضل الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى من ان الوظائف
 من الحقوق الثابتة فمن اخذها بغير وجه شرعي استحق الوعيد **والجواب** في الحديث
 الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد اوجب الله له النار و
 عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال ولو كان قضيبا من
 اراك انتهى الحديث الشريف وقال رحمه الله تعالى وذكر الامام السعدي في قوله
 مغزيا الى رسالة الامام ابي يوسف الى هارون الرشيد ليس للامام ان يخرج قسدا
 من يد احد الا بحق ثابت معروف وشي يكره في سياق التقي قمع الاموال والحقوق
 في الامام 44 واذا كان هذا بالذات يفره انتهى فنتبين بما ذكرنا اخراج الخطابة عن المذكورين
 غير صحيح وكذا ما ترتب عليه من التذكيرة والبراءة اذ المبني على الباطل باطل فلا

الاذن المذكور المنسوخة
 لا يرفعها بتذكيرة اخرى
 قد مهالولي الامر ليكنه من
 الخطابة فتعنه لموعظيه
 مرضية فيه وايضا الشخص
 المذكورين على وظيفتهما
 وعرضهما عرضا باسمرارها
 على وظيفتهما وان الشخص
 المذكور لا يصلح لذلك فيجب
 للشخص المذكورين تذكيرة على
 طبق ما انتهى فيهما واستمرار
 الشخص المذكورين على وظيفتهما
 ورفع الشخص المذكورين ان
 الشخص المذكور استخرج برأيه
 على طبق تذكيرة المنسوخة
 قبل تكون البراءة باطلة حيث
 ان التذكيرة المنسوخة هل يكون
 هذا الفراغ صحيح ام لا
 واذا كتب قاضي الشرع على
 هذا الفراغ هل ينفذ خطه
 وتكون الحجة صحيحة ام لا
 واذا تمسك صاحب هذا
 الفراغ وباشر الوظيفه
 المذكورة هل تكون مباشرته
 صحيحة ام لا واذا قلتم
 سيطلان الفراغ قبل
 الشخص المذكورين مطالبته
 المفروض له بجميع ما اخذ
 من مقال الخطابة من صر
 وحب وعنف ذلك في المدة
 التي يباشر فيها بغير تمسك
 صحيح ام لا وهل لولي
 الامر ايده الله تعالى دفعه
 به المفسدين نزاع المطالب
 من يده واعطاهما للشخصين
 المذكورين كونهما باقيا على
 وظيفتهما ام لا فاجاب
 حيث لم يقع من الخطيبين
 حجة تقتضي عزها فليس
 لباشرها كما صرح به
 خامسة الفضل الشيخ زين
 بن نجيم رحمه الله تعالى
 من ان الوظائف من الحقوق
 الثابتة فمن اخذها بغير
 وجه شرعي استحق الوعيد
 والجواب في الحديث الشريف
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم كما رواه مسلم في
 صحيحه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 من اقتطع حق امرئ مسلم
 بيمينه فقد اوجب الله له
 النار و عليه الجنة فقال
 له رجل وان كان شيئا
 يسيرا يا رسول الله قال
 ولو كان قضيبا من اراك
 انتهى الحديث الشريف
 وقال رحمه الله تعالى
 وذكر الامام السعدي في
 قوله مغزيا الى رسالة
 الامام ابي يوسف الى
 هارون الرشيد ليس
 للامام ان يخرج قسدا
 من يد احد الا بحق
 ثابت معروف وشي يكره
 في سياق التقي قمع
 الاموال والحقوق في
 الامام 44 واذا كان
 هذا بالذات يفره
 انتهى فنتبين بما
 ذكرنا اخراج
 الخطابة عن
 المذكورين غير
 صحيح وكذا ما
 ترتب عليه من
 التذكيرة
 والبراءة اذ
 المبني على
 الباطل باطل
 فلا

يجل

يجل للشخص المذكور مباشرة الخطابة المذكورة ولا تناولا معلوما حيث كان
 تقريره مرتب على ما ذكر ويستحق المعلوم الخطيبان لانهما مباشران حكما فصاح
 به الشيخ زين بن نجيم رضي الله عنه من انه اذا كان بيد شخص وظيفته ومنع من مباشر
 شرها ليستحق معلوما حيث كان تقريره مرتب على مستحق معلوما وان لم يبا
 شرها لانه مباشرها حكما فيجب على ولي الامر ايده الله تعالى دفعه به
 المعتد عن تخليص المعلوم وايضا له المستحقه والحال ما ذكر والله اعلم **وسئل**
 اخي زاده عن رجل له اولاد قصور ولهم في الدقائر السلطانية اسما معلومة بتقارير
 وقرارات شرعية ثم ان والدهم فرغ ببعض الجهات عنهم من غير عوض للقاصرين ومن
 غير علم بالباقيين فهل يصح الفراغ ام لا **فاجاب** الفراغ المذكور باطل
 لا يصح لانه ليس للاب التصرف في حق الباقيين الا برضاهم ولا في حق القاصرين الا
 ان يكون فيه نظرهم ونفع وامامهم فيه ضرر فتمنع شرعا لقول علي بن ابي طالب
 تعالى ولا يه الا بفقده بشرط النظر فحده فانه ينطل والله سبحانه وتعالى الم
وسئل عن رباط معين من قبل السلطنة العثمانية من الاوقاف لم اكل خلوة
 ثلاثة دنانير وفيه سبيل وله من جملة اخلاوي ثلاثة دنانير معينة برأيه كان السبيل
 لشخص ففرغ بغير السبيل المذكور الذي عين له من جملة اخلاوي ثلاثة
 دنانير وتركه بلا ربح ان السبيل المذكور من قديم الزمان الى يومنا هذا من جملة
 اخلاوي معين له في الدقائر السلطانية استحقاق قبل الفراغ صحيح وتغيير
 بشرط الواقف المعين لكل خلوة ثلاثة دنانير جائز مع ان الساكن ليس له الحق
 السكنى والعادة القديمة جارية الى يومنا هذا ان الترتيب للسبيل
فاجاب اذ اثبت ان السبيل المذكور من جملة اخلاوي معين له ما ذكره
 للاخلاوي من جملة الاوقاف فليس لذلك الشخص تغيير ما عين له من الاوقاف شرعا
 يجعل برة لغير الساكن لان المعين ليس خاضعا بل هو له وكل شخص ياتي بعده كما عين
 له في الاوقاف الى يوم القيمة وانما حقه اخذ القلة المعينة في يوم القيمة لا الضر

والعلم يشترط
 يستحق الشخص معلوم الوصف
 وبلغ في
 اذا

في الوقف المعين المستحق له لقول علماءنا رضي الله عنهم الموقوف عليه لا يخرج له في التصرف
 في الوقف وإنما أحقه في أخذ القلة والله اعلم **وسيل** عن رجل له ربع فاشترى مع
 أولاده عكر من النبي صلى الله عليه وسلم فنقص قوتها فخرها من ثلثين سنة بمسكنة شريفة
 من قبل الشريفة وحكام المدينة المنورة بطريق الاصلالة فيها وفيما يستحق من المعلوم
 ثم ان شخصاً ابني بها محلولاً بغير ذرية باخراج وصيقته من يده وولد له من بعده
 شتر عام **فاجاب** اذا ثبت ان الوظيفة المذكورة له بطريق الاصلالة مع اولاده
 فلا يجوز لاحد اخذها بغيرهم ولا ايذاهم خصوصاً اذا كانوا من آل بيت النبوة قال الله
 تعالى قل لا اسئلكم عليه اجر الا لوجهي القريب فايداهم في اخراجه قال صلى الله عليه وسلم
 اسئلكم الله واهل بيتي ثلاثاً وقال صلى الله عليه وسلم ان تاركك فكم ما اخذ ثم به
 لو تضلوا اناب الله وعثرني واهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهم وقال صلى الله
 عليه وسلم معرفة الامجد برأه من النار وخيل محمد جوار على الصراط والولاية لا يحمل
 امان من العذاب قال بعض علماءنا رضي الله عنهم رجل له وظيفة تفصل اليه كل سنة لومات
 ذلك الرجل ما يخذ السلطان بعد موته ولا يعطيه غيره بل يقبض لورثته فلا يجوز
 اخذها منه في حياته وقال ابو يوسف الامام ليس له ان يخرج من يد احد الحق ثابت
 معروف ومن قاضي طان ان امر السلطان فاخذ اوافق الشريعة والله اعلم
وسيل عن شخص له عتقا وله مصرية الدفاتر السلطانية يخرج باسمهم خاصة
 ومن العتقا من له اولاد ومن العتقا من ليس له اولاد فهل له اولاد المقتضى اذا توفي
 ان يورثوا مع العتقا ويصير حق والدهم لهم لا يصح لهم ذلك موجب لقبحه
 الدفاتر السلطانية **فاجاب** اذا ثبت ان الصرا المذكور خاصة في الدفاتر
 باسم العتقا فمن مات منهم بقي نصيبه لمن بقي من العتقا الا ان يكون المتوفي قد
 فرغ باستحقاقه اولاده او يدهم تقرير من له ولاية التقدير فيستحقون ما لا هم
 والله اعلم **وسيل** عن امرأة لها جاريتة مملوكة كنيته باسمها خلة وتصرفت
 المرأة المذكورة شخصاً اخر فقرره احكام المذكور وباعت المرأة الجارية المزبورة

عن
 امر السلطان فاخذ ان
 وافق الشرع

في الخلوة المزبورة واقف
 لتمام ولاية التقدير ان
 يعقر في الخلوة المزبورة

واخرجه

عن ملكها ثم بعد مدة من الزمان بعد خروجهما من يد هابلبيع اشترىها واعتقها
 فهل للجارية المزبورة حق او هل يجوز تملكها في العبدية لا والله ملكها من قبل
 ملكها المولى او غيره او يكون الملك للمولى وتصرفه جائز والخلوة المذكورة لمزبورة
 وليس لها فيه دخل ولا تصرف **فاجاب** اذا ثبت تقرير من له ولاية التقدير
 في الخلوة المذكورة باذن سيدتها في حال رقها فالتقرير صحيح وتصرف المرأة
 جائز لتصرفها في ملكها لعدم ملك العبد والامنة شتيا وان ملكها
 المولى لقول علماءنا رضي الله عنهم العبد والامنة لا يملكان شتيا وان ملكها المولى
 لعدم اهليتهما تملكهما الله عز وجل **وسيل** شيخنا الشيخ حنيف الدين بن
 الشيخ العلامة عبد الرشيد عن شخص فرغ لولده بوظيفة مما يقابلها من المعلوم
 فباشروا الولد المفروع له الخدمة المذكورة من حياة والده فانه والده بعد مدة من
 الفراغ ومن مباشرة المفروع له فهل يستحق المعلوم الولد المباشر للخدمة مع
 مباشرة اياها ام لا وهل لو نازعه ببقية ورثة والده في المعلوم المذكور يستحق
 معه ما يخصهم منه بالفرصة الشرعية بحججهم عليه بان والده الفارع كان يستلم
 معلوم الخدمة المفروع بها فهل تنضم ختهم بهذا او يكون لهم ما يخصهم على رعيهم من
 مورثهم ام لا **فاجاب** نعم يستحق معلوم الخدمة المذكورة المفروع بها الولد
 بعد ان يكون قرره فيها من له ولاية التقدير دون غيره ولا حجة ببقية الورثة فيما
 هو اياه عليه من استلام وارث المفروع له بما ذكره حتمال استلامه له فله
 بطريق الوكالة او الفضول او الولاية بان كان صغيراً فاحجة للمذكور بغيره
 واحكام ما ذكره الله عز وجل **وسيل** العلامة محمد بن حسين بن علي الطوسي رحمه الله تعالى
 عن رجل فرغ بوظيفته وتنازع مع المفروع له في المعلوم ما أحكم في ذلك **فاجاب**
 بانه قال في النفع الواسع اذا مات المدرس في اثنا عشرة قبل غنى الغلة وظهورها وقبل
 من الارض وقد باعها من غيره ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرة
 والى من جابعه وبسبب المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل

ق
 لا يملكان الامنة
 لا يملكان شتيا

او

قوله وان كان
 صغيراً لم ينفذ

والسكران

فَقَدْ عَنِ تَعْرِيفِ الْمُرَادِ فِي وَطِيفَةِ
رَوَاةٍ وَفَرَاغَةٍ

بلغ فف — بعد
مائة بعد احدى المائتين
في هذا الناظر

وتمسك بما ذكرنا وليس
بصحيح لما علمته من كلام
الطرسوسي من قسمة
المعلوم صح

والسكران مستحب فصاعداً على هذا المذلة والذكور ذو الطهارة شرط كمال الوزن
لا بشرط صحة فاذن المرأة والفاسق والسكران صحيح حتى يستحق الموزن معلوم
وطيفته الاذان المقررة في الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها وفي صحة تقرير المرأة في
الوظيفة تردد وانت خبير بان تردده سافط لما نقله من صحة الاذان واستحقاق المعلوم
المقرر لان استحقاق المعلوم فرع صحة التقرير فامل ترشد والله على **وسيل**
هل يصح تقرير الانسان في بواقعة مكان وقادته وفرضته وادامه وامنه
وملي فسقته ام لا والله اعلم **فاجاب** بان ذلك صحيح حيث لم يمنع منه الواقع لان
ايضا صرحوا بان الموزن يكون اماما قال في البحر الرائق في باب الاذان وفي الخلاصة
ان انتهى الموزن الى قوله قد قامت الصلاة ان شاء الله تعالى مكانه وان شامتها الى
مكان الصلاة اما ما كان الموزن او غيره وفي السراج الوهاج ان كان الموزن غير امام
انما في موضع البداية من غير خلاف فيه وفي المختار اذا كان الامام غائبا او هو الموزن
لا يقوم حتى يخبر انتمى كلام المحب **مسئلة في حكم النزول عن الوظائف**
والمعالم المسمى بالفراع قال الشيخ زين بن عييم رحمه الله تعالى في هذا المسألة
والنظائر في آخر التراجم الكلية منه ما قصد واحاصل ان المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فانزل على اعتباره ينبغي ان
يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق القاهرة من خلواتها يجب لازم وبصير الخلو
في احوالها خالفه فلا يملك صاحب احوالها اخراجه منها ولا اجازتها لغير مولوكها وقفا
وقد وقع في حياض يحملون بالعبودية ان السلطان العوري لما بناها اسكنها للخمار
بالخلو وجعل لكل حائض قدرا ياحقه منهم وكتب ذلك بكتاب الوقف وكذا اقول
على اعتبار العرف الخاص قد عارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بما يعطى
لصاحبها وتعارفوا ذلك فيمنع الجواز انه متى تردده وقبض المبلغ منه ثم ارادة
الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حوله لاقوة الولاية العلي العظيم **وقد**
اعتبر واعرف القاهرة في مسيل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت

وقف

٩
والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه
الكتاب

فحق القول المستحق

بقي البناء

ففي المعلوم اذا كان في مقابلته وظيفته

ذلك ويكون البند المستحق ما يصرف بعد ظهوره افتقار ما جاوز من **فاجاب** ان كان
التقرير حصل عند تحقق الحمل استحق مع القاصرين والافلا والله اعلم **وسيل**
تسليم العلامة حينئذ الدين بالعلامة الشيخ عبد الرحمن بن شدي الغري رحمه الله تعالى عما
صورته عن امرأة فرغت لا ولادها بصرفها وجها وما يتعلق بها من الاولاد ولد ذكر
وبنتين وكان صورة في الدفتر اولاد ثلاثة فانتقلت احد البنات وخلفت بنتا
واختا شقيقتين واحاها شقيقة ثم انتقلت البنت الثانية وخلفت بنتا واحاها
شقيقة فدخل بنتا البنات مع الذكر الباقي الموجود ولد المتوفية ام اهل
يصير الصراحيب وما يتعلق بها باسم الولد المذكور ام يخلون من ذكر في السور
معهم ام **فاجاب** حصة البنات اخي الولد المذكور قد اخلت بموتها ونصار
امرها الى ولي الامر ايده الله تعالى فقررده ولي الامر في استحقاقها وليس لغيرها ولا
للولد حق في ذلك غير ما يخص من الصراحيب قبل وفاة اخيه المذكورين والله اعلم
وسيل عن معلوم المودعي اذ امان صاحب مخلوق وقرر فيها من له ولاية
التقرير شخص اخر ولو بعد وصول المعلوم قبل الفسخ له من يستحقه ورثة
الاول ام المقرر وهل فرق بين ان يكون المعلوم في مقابلته وظيفته طلب علم او مجرد كما
هو كذلك في كثير من الاربطه بملك المشرقة **فاجاب** لا يستحق المقرر اخر الامور
وقت زمر تقريره فيما تقر فيه وما تقدم من ولادته من كان قبله وما كان من المعلوم
في مقابل خدمته وعمل فنيه حكم الاجرة وما كان في غير مقابل خدمته وعمل فنيه حكم
الصدقة والصله وهذا هو الفرق بين الامرين والله اعلم **وسيل** عن شخص له
خدمة في رعية او جزوا وغير ذلك من الاستحقاقات وقرع واستلم القدر المتفق
عليه مقابل الفراغ واستلم المستقرع وباشترى مع المودعي المعلوم يدعي ان الرا
شترط عدم الفراغ فبان عدم ثبوت دعواه بعد صدق الفراغ يستلم المعلوم
وشروبه بموجب ما اوعاه المودعي له فقرر المودعي وهو الشيخ الموزع المعلوم وممكن

من

من بعد من الفراغ واعطاء الكشف قبل من وقع منه الفراغ والاستلام ان يصرف به
فراغا لغير المستقرع الاول **فاجاب** ليس للفراغ المذكور الفراغ ثانيا بعد مر
قرع الاول ان يقرع عنه سقط حقه فاذا سقط ليس له التصرف فيه كالمقرع
له الا ان قرر له ولي الامر ايده الله تعالى فيما استقر عنه كان مستحاله والاولو
محلولي الولي الامر التقرير فيه والله تعالى اعلم **وسيل** عن رجل له مخلوق
يرباط بتصريفها بالاسكان والسكنى وتبصر المعلوم ولا يعرفها اهل الرباط
الاب من سند ستم فانتقل فانها اخبرتها عنه فقررده ولي الامر فادعي وكيل
الغائب بانها باسم ذلك الغائب واظهر قصده بذلك وادعي بان تصرف
المتوفى انما كان بطريق الوكالة عن الغائب لعينته واحال ان المدعي عليه بينة
تثبت بان تصرف المتوفى بالاسكان والسكنى مع حضور ذلك الغائب
فالحكم انما يكمل الله الحجة **فاجاب** تصرف المتوفى في مخلوقه المذكور بما ذكره
مع طول المدة شاهد له بالاختصاص بادون غيره ودعوى وكيل الغائب بانها
باسم اولاد ذلك الغائب واظهار القصة من دون بينة تشريف لها لم اعبر
به اذ الخط كناية وقد اخلت عنه بموته وتقرر فيها من ذكر انتقل الحق اليه واستحق
التقرير المذكور دون غيره والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن شخص له
اولاد وله صر وحب وقد فرغ جميع ذلك الاولاد ثم بعد مدة فرغ بشي
ما فرغ به الاولاد لرجل اخر بمن معلوم ثم انتقل الفراع فاطلع اولاده بان
والدم قد فرغ لهم جميع تعلقاته وانه بعد ما فرغ لهم فرغ بشي منه لرجل اخر
فارادوا ان يرعوا عليه فدخل لم مقابلته فمضى وانه يحاسب
بالتمس بما قبضه من احب ام لا **فاجاب** حيث فرغ الشخص المذكور الاولاده
وقررهم فيه بعد الفراغ ولي الامر ايده الله تعالى ولا يبرأ منه ففرغ منه
بعد ذلك بشي لم يصح ذلك منه لا انتقال الحق منه الى غيره فلم واحاله هذه
ان يقا صصوا المستقرع بما قبضه من ذلك المفعول به ويجاسب

بلغ

قف

Copy

rsity

على ثمنه والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن شخص له صر وجب بعض تعلقاته
 و فرع فلان وفلان اولاد فلان وما فرع لهم به بعض شيء يستحق المخرج
 لهم التفرير صاحب مصر وحال الفراع لم يكن موجودا من اولاد فلان اولاد
 غير الثلاثة المعينين فلا يستحقون مع الثلاثة شيئا لا اقتونا **فلا** يخص
 الفراع بالاولاد الموجودين حال وقوعه دون من حدث بعد ذلك كيف وقد خصهم
 بالذكر بقوله فلان وفلان اولاد فلان وحيت وردت التذكرة بالاشوية بالفراع
 السابق قبل حدوث الاولاد الذين ولدوا بعد ذلك انما هو سبب الفراع به
 لمن ذكر فعله المحصور بذلك انما هو الموجود حال الفراع الا ان يكون هناك ما يدخل
 فيه بوجه من الوجوه فيعمل حينئذ به والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن فرع اولاده
 محال من المعاليم بحجة شرعية وحظ ولي الامر قبل الرجوع في ذلك ام **واجاب**
 حيث قرره في اول الامر به الله تعالى ليس له الرجوع استحقاقه ذلك بالفراع
 المؤبد بتقرير ولي الامر والله اعلم **وسيل** عن رجل انتقل بالوفاة الى رحمة الله
 تعالى وله اولاد ذكور واناث وفرع لهم بصرته وتناميته ودكان وخطوبين قبل
 يستحق البنات في شيء من ذلك بموجب الفراع ام يخص به الذكور وهل اذا انتقل
 احد المذكورين تحمل حصته ام لا **واجاب** ان كان الفراع المذكور مخصص
 بالذكور دون الاناث او بالاناث دون الذكور فيكون لمن هو مخصص به وان كان
 الفراع المذكور بصيغة الاولاد فهو مشترك بينهم الذكور والاناث على
 السوية الا ان يكون هناك شيء ما يخص به الذكور كالوظائف الرجال لئلا يلبس
 للاناث خروا اذ مات احد الاولاد ذكرا كان او انثى اعلم حصته من
 ذلك فلولي الامر به الله تعالى بالتقرير فها والله سبحانه وتعالى اعلم
وسيل عن رجل انتقل الى رحمة الله تعالى وخلف ولدين وبنات ثم انتقل
 احد اولاده الى رحمة الله تعالى وخلف اولاد ذكورا وبنات فخلوئان حاله
 قبل بدخل البنات مع اولاد اخيه المنتقل ومع اخيه الموجود في تقرير هذا الخلوين

ام لا

ام لا **واجاب** الخلوين المذكورين قد اختلفنا بموت احد المذكورين وامر التفرير فيهما
 الى ولي الامر به الله تعالى فان كان قد رزق فيهما اولاد والمستوفي المذكور اعني
 المحب وكان التفرير بصيغة اولاد فهو شامل للبنات والاولاد المذكورين غير
 البنات فيهما وتكونهما ليسنا من الاشياء المختصة بالذكر بل بعضها مما يصلح
 للذكور والاناث واختلفوا من هذا القبيل الا ان يكون هناك شرط الوقت
 فراع حقيق شرط ولا يجوز مخالفته ثم لما مات احد الاولاد المذكورين اختلف
 حقيقها بسبب موته فلا يستحق اولاده التفرير ممن له ولادة التفرير فان
 في ذلك كانت لهم والافى باقية على اطلاقها والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن رجل
 باسمه ثمانية وقت من الاوقات ثم انه ايضا تفرير في نظارة الوقت الذي بيده كتابته
 فهل اذا قام بوظيفة كتابته المذكورة وبما عليه من ايجاز الوقت واستلام ما يحصل من الو
 وصرف ما يحتاجه الوقت من العانة المقصودة لبقاء عبده واستمراره وصرف
 وظايف المستحقين على جاري عادة الوقت المذكور من زمر الوقت يصح له مباشرة
 كلا الرقيقين ام يكون مخالفا للوجه الشرعي **واجاب** نعم يصح ذلك
 ولا مانع منه والحال ما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن اخوين لهما صر
 وجاملية وغير ذلك واستخرج لهما حكم سلطان بصيرة ما يخص لاهما
 اذ مات لا ولاده من غير توقف على عرض واجبره واستخرج لهما بموجب هذا
 الحكم تذكرة باشوية ايضا واكد بتقرير شرقي بمضمون ايضا فان احدهما
 عن اولاد فاصرين فوضع الاخ الثاني وهوهم يد على جميع خلف والدهم راضي
 الاحكام المذكورة وانبي الى ولي الامر اختلفا ما يخص اخاه المذكورين و
 منه ان يقره فيه ففعل واستمر باطله فكثر اولاد اخيه وانقر لواعنه وطالبوه
 القاسمة في الاستحقاق فاظهر التفرير الذي انبى فيه خلاف الواقع في نفس الامر
 فاسكتهم به لعدم علمهم بما يدفعه ومات ثم اطلقوا بعد موته على الاحكام
 المذكورة بيده بعض ذريته واطلع غيرهم ايضا ثم احققت قبل او اشهد

عصفون هذه الاحكام المذكورة من رها وتحققه بيطل التقرير المبني على انهما
الباطل وليستحقون اولاد البيت الاول ما كان يستحقه والدهم من جميع ما ذكر
ام اكمل هذا التقرير الذي لم يصادف محله لا يتباين على انها الباطل ام كيف **احال**
فاجاب ذكر علماء وناظرهم الله تعالى ان تعليق التقرير في الوظائف صحيح احتجوا
تعلق القضاء والامارة فيمكن ان يلحق ما في السؤال بذلك فاذا مات احد الاخرين
المذكورين انتقل ما كان يخصه مما ذكر لا ولادة بسبب التقرير المذكور وانما الاخ
غير مصادق حيث كان تحت ما ذكر من التقرير فاذا ظهر ذلك وقامت البيعة
عصفونته كان لا ولا المتوفي ما كان لوالدهم ما لم يمت المعلق لذلك واما اذا قلنا
فانه بطل التقرير المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم **وسيل** عن رجل ارسل الى رجل
اخر بكرة باسوية في وظيفة وكل الرجل وكالة قبض قبضها الوكيل نحو
سبع سنين فاجل اخر بعد هذه المدة وادعى بان هذه الوظيفة لي وانا في كفي
نصرف لغيري فهل للرجل الوكيل ملكية من الوظيفة المذكورة قبل امضائه
حالم شرعي وترفع يد القاض قبل ان يخرج صاحب الوظيفة الموكل وهل للرجل
المدعي وجه على القاض بجميع ما استلمه في هذه المدة وتسمع دعواه ام كيف
احال **فاجاب** ان كان المرسل بالندوة للوكيل مضمرا في الوظيفة من له
ولاية التقرير في ذلك فوجه شرعي سماع له التقرير فيها استحق ما هو مقابلها
وان كان بخلاف ذلك لم يستحقها بل ليس لولي الامر اية الله تعالى ان يخرج وظيفة
احد من يده من غير سبب يقتضي ذلك ففي رسالة الامام ابي يوسف رحمه الله
تعالى الى هارون الرشيد وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بمقتضى ثابت
معروف انتهى ونرى نكره في سياق النفي فنعلم فلا يجوز اخذ وظيفة احد من غير
سبب يقتضي ذلك شرعا فاذا كان لغير الرجل في الوظيفة على هذا
الوجه الذي بيناه فهو غير صحيح والاول باق على وظيفة فاذا كان باقيا عليها
اجتاحت الى امضاء القاض فيكونها لم تخرج عنه على الوجه المشروع وان كان
بخلافه

بخلافه فالامر ما ذكرناه اول الجواب والله اعلم **وسيل** عن رجل له وظيفة
فخرج لا اخر وقرر المصروع له فيها من له ولاية التقرير بعد مدة انتقل القاض
المذكور وظن رجل اخر ان الوظيفة باقية عليه فطلبها من حضرة مولانا السلطان
فحضرة الرحمن فقرره فيها عن محلول القاض المرفوع بنا على انها شاعرة
فهل واحالة هذه صح التقرير ام لا يصح تكون الوظيفة لم تجل بموجب القاض
والتقرير السابق من له ولاية ذلك **فاجاب** حيث كان تقرير مولانا السلطان
ايده الله تعالى صبيحا على انها المذكور ولم يصادف محله فاستحق الوظيفة
المذكورة انما هو المصروع له بان يكون قرره فيها بعد الفراغ من له ولاية
التقرير في ذلك والله اعلم **وسيل** عن هذا الرطب والخلاوي التي بناها اهل الخير
وعينو الكل شخص من الفقر اخلوه يسكنها في رجل اخر من اهل الخير وجعل لكل فقير من
سكان الخلاوي احسبا جارا في هذا اذا خربت الخلاوي واحتاجت الى العانة للمناظر
على الخلاوي ان ياخذ الاحسان الذي ليس من غلات الرباط ولا من ياتلدين
او فقهه فيصرفه على عمارة الرباط والخلاوي حيرا وقهر اهل المستحقين ام
ليس له ذلك وسلك الله في ذلك **فاجاب** احكم في ذلك ان العانة على من له السكينة
فاذا امتنع من له السكينة عن التغيير اجرها القاض وعمرها من اجرتها ثم اذا استفتت
ترد الي من له السكينة وليس للمناظر فعل ما ذكره بالسؤال والله اعلم **وسيل**
عن شخص مات واخلف عنه بموجب موته لمور فقرروا في الامر انسانا
في جميع ما هو له من التعلقات هذا النص وقرر انسان اخر في امور معينة بالقيام
من هذه التعلقات منصوص عليها فاذا صرف احد ثاريتها في التقرير بان
كان في يوم واحد مثلا يختص المعين له بما هو معين في تقريره وبما خذ
الثاني ما عداه من التعلقات المذكورة بهذا الاجمال في تقريره او يشارك ايضا
الثاني فيما عين له ونصر له عليه في تقريره **فاجاب** ذكر علماء وناظرهم الله
تعالى فيمن اوصي بخاتم الانسان بالفرض منه لا خروفا ذكره فمقصود بيان ذكر

لنقط ثم بين العجايب ان الحلقه تكون الاول منها والعرض بينهما وان موصولا وذكر ان لم يذكر لفظ ثم بين العجايب ان كان الفص الثاني منه مخصص وهو مقارن انتهى في خبر
من هذا الجواب عن السؤال فتقول احسن عند التاريخ كان احد التقريرين عاما والا
خاصا استحق ذوا التخصص ما هو معين بتقريره من غير مشاركة في العام
ولا يجعل التاريخ نظير الوصية بالفرض الاخر عند وصله بالوصية الاولى
وهي الوصية بالخاصة الاولى وقد علمت استحقاق الثاني بالفرض من غير مشاركة
الموصى له او بالخاصة تكون الثاني مخصص ومقارن فيستحق حينئذ ذو
التقرير الخاص ما هو معين بتقريره دون مشاركة في العام له فيه هذا ما ظهر من
الجواب والله اعلم بالصواب **وسئل** عن شخص يستفرغ خلاوي في بعض
الربطة الموقوفة بملك التشرقة باسمه واسم اولاده وخدمه وساكلي فيه
فهل لولي الامر ان يبيع ذلك عنده وعن اولاده وخادمه مع حاشية
الملك او لا يستحقه الامن كان فقيرا او حاله ان شرط الواقف ان يكون موجودا
لبيع منه ذلك وهل للساكن استسلام المعلوم المعين لذلك ام لا **فاجاب**
ليس لولي الامر ببيع الله تعالى ان يخرج شيئا من يد احد الحق ثابت معروف
كذلك رسالة الامام ابن يوسف صاحب الإمام أبي جعفر الى هارون
الرشيد وتوكلت على الله في سياق النفي فقم ولا تشكك ان خلاوي المذكورة
داخله فيه فلا يجوز اخراج ذلك عن مستحقه من غير سبب يقتضي اخراجها
عنه شرعا سواء كان المخرج منه غنيا او فقيرا فقد ذكر في فنية الفتاوى باب فيما
يكون للاغنيا حق في الوقت ما نصه في وقت هلال الوقت على ثلثة اوجه
وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنيا ثم الفقراء ووجه يستوي فيه
الاغنيا والفقراء كالرباطة والخاصات والمقابر والمساجد والفتاوى والسقايات
لان الحق يحتاج الى هذه الاشياء كالفقر انتهى وحيث كان شرط الواقف غير موجود

فقد علم ان ولي الامر ليس له ان يبيع شيئا من يد احد الحق ثابت معروف كذا في رسالة الامام ابن يوسف صاحب الإمام أبي جعفر الى هارون الرشيد وتوكلت على الله في سياق النفي فقم ولا تشكك ان خلاوي المذكورة داخله فيه فلا يجوز اخراج ذلك عن مستحقه من غير سبب يقتضي اخراجها عنه شرعا سواء كان المخرج منه غنيا او فقيرا فقد ذكر في فنية الفتاوى باب فيما يكون للاغنيا حق في الوقت ما نصه في وقت هلال الوقت على ثلثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنيا ثم الفقراء ووجه يستوي فيه الاغنيا والفقراء كالرباطة والخاصات والمقابر والمساجد والفتاوى والسقايات لان الحق يحتاج الى هذه الاشياء كالفقر انتهى وحيث كان شرط الواقف غير موجود

نظرا

نظرا الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان نواصه كيف يفعلون فيه
الي من يصرفونه فيبني على ذلك ويساكن المذكور اخذ معلومه وان كان غنيا حيث
كان ذلك معياله والله اعلم **وسئل** عن فرع لاخر عن وطيفة بقا كل حين
من المذروع له الفروع ثم بان فتساو ذلك المقابل وبعضه هل ينسب الفروع
وتفرد الوطيفة للفروع ام لا **فاجاب** قد سقط بالفروع المذكور حق الفروع
من الوطيفة المذكورة سواء كان بعوض او بعوض وسواء اقر المذروع
له من له التقرير فيها ام لا هكذا افتي به العلامة مولانا قاسم بن قطلوبغا
الحنفى رحمه الله تعالى اذا علم ذلك فالفروع صحيح ولا يعود الى الفروع فتساو
ما حصل في مقابلة غاية الامر انه ينظر بعد الفروع المذكور في ردولي الامر
الله تعالى المذروع له في الوطيفة المذروع بها استحقاقا والافق متحدة والله اعلم
وسئل عن فرع لاخر ينشئ من علوقه بندرة وقروا المذروع له سلطان مكية
ابن الله تعالى ثم بعد مدة فرع الفروع المذكور بذلك لا ولاده وخرج لهم بموجب
الفروع المذكورة باسوة فيقول الحق في ذلك المذروع له او استأجره بتقرير من ذكر له
في ذلك او لا ولا حيث المذكورة الباقية ام كيف الحال **فاجاب**
الحق في ذلك المذروع له او لا حيث فرزه فيه ولي الامر الله تعالى
والفروع الثاني صحيح لان لفراعه اولاد له لا يفرز فيه المذروع له سقط
به حق الفروع وليسقوط لا ملك الفروع به ناسا كما افتي به مولانا العلامة
قاسم بن قطلوبغا الحنفى رحمه الله تعالى كيف وقد تابد ذلك ذلك بالتقرير
المذكور والحق الاول لا الثاني والله اعلم **وسئل** عن اربعة اخوة ذكرين
احدهما يدعى محمد والاخر عبد الرحيم وبينهم اجدد يدعى طليقة والاخرى
تدعى امه الله ولهم شئ في الدفاتر السلطانية من المصروفات فاشققت
امه الله عن بنت تدعى هيفاء وانتقل عبد الرحيم عن ولد يدعى عبد الله
تدعى قمران قمر محمد واخوه طليقة في جميع ما حصل عن اخيهما هيفاء من

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة

غير مشاركة ماتت في ذلك من اولاد المتوفيين ثم انتقلت طليعة
وقرر اخرها محمد في جميع ما اخل عنها ما هو لها اصاله وفيما دلها من اخوها
واختها فاحصر جميع ما كان لاخرته في محمد المذكور من غير مشاركة له ثم مات
محمد عن ولد فالفى الى ولي الامر على لسان ولدي عبد الرحيم عبد الله واخته
فمن غير اطلاق عليهما انما يحصر ولدهما يكون بينهما نصفين وما يخص عليهما يكون
الثلاثين لعبد الله والثلاث لاخته فمر والحال انه ليس لوالدهما شيء من الصبر
لموجب انتقاله وقرر اخوته فيما اخل عنه بل جميع ذلك انحصر في عليهما فحل
الانها فيما يحصر والعهما يكون باطلا والمبنى على الباطل باطل حيث انه لم يصار
نحلا ويكون جميع ذلك الثلاث لعبد الله والثلاث لاخته فمر حيث ان التقرير
صادق ونحلا ام كيف الحال **فاجاب** حيث صار جميع ما كان لاخره محمد
له بالتقرير وانحصر فيه فالانها المذكور بان ما يحصر عبد الرحيم والد المبنى
ذلك غير صحيح فالمبنى عليه كذا لئلا يرد من اني ذلك بان ما كان لعبد الرحيم
اصالة وهو الربع مثلا الصابر الى المقرر فيه عند موت من كان له وان صار لغيره
يكون لولده من اربعة من اربعة وان ما عدي ذلك فما هو لها اصاله وما صار اليه فيما بعد
من غير حصة لغيره يكون لولدي عبد الرحيم على حكم المثلثة كان الامر كذلك لانه
كما تقر انه مني امكن حمل كلام النبي على ما ذكرناه باعتبار ما كان اعملا وكان كذلك
والا فلا والله اعلم **وسيل** عن رباط خرب ولما يمكن السكنى فيه ولا في خلق
منه ولا ينتفع به احد من المستحقين وصار ملكا للميت مما حوله من الدور وسقط
بعض ابدان المجاورة للدور وعمر فابعض اهل الدور يترع عامه لبعض الاجداد قارب
العقود وخشي الشخص المجاور لهم من سقوطها بنقل حله فاراد ان يستاجر
من الرباط من اجرة بعض اقدار معلومة على حرب وصار ارضا لا ينتفع به
باجرة اقل من اربعة فله الاجارة عند من او ثلاثة ونصف الاجرة بمعرفة
الشيخ في الاجرة التي قال من السقوط وفي قطع القاييم وقطع التوصل الى الرباط

وينتفع
ص

من سائر اجناس حفظ المونة واخشائه بعد ان يشترط الحكم الشرعي وشيخ
الرباط وارباب الخيرة على الصبر الذي على الرباط وما حوله فله ان يستاجر حرام لا
فاجاب نعم ذلك قال العلامة بن نجيم في حقه نقلا عن الزمخشري خان اورباط
سبيل زاد ان خرب بواجره المتقوى ويتفق عليه فاذا صار معمر بالاجرة لانه لم
يواجره انما انتمى بهذا الصنيع في جواز الاجارة فيجوز له ان يستاجر الله والله اعلم
وسيل عن رجل كتب شيئا من الصبر ليجب باسم اولاده وعياله واستمر مدة
حياته بقبضته وهو الفاني عليهم ثم انتقل الى رحمة الله تعالى فاني من يصر في ذلك
وهو له اولاد ذكور وبنات وخلف زوجات وجوارس ميتات ومعايير ميتات
العبال وله كذلك تجمل وبعض مزارع واقام وصيا مختارا على ذريته وما يملكه فاقام
الوصي ذكرا على التخل والزرع لانه في بلد اخر فحل يجب اخراج الزكاة من التخل
والزرع في البلد الذي بها الوصي وغالب الذرية والعبال او يخرجها الوكيل في
البلد الذي بها التخل والزرع وكان الميت المذكور قد اذن الوصي ان ياكل
من ارادة حيلته **فاجاب** ان في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى من
فسر العبال وذكر في المغرب فقال العبال جمع عمل كحياد جمع جيد وعال
عياله فاتهم وانفق عليهم ومنهم ابدانفسك ثم من يقول واعاد كثير عياله
انتمى وقسره بن فرشتة من علمائنا رحمهم الله تعالى في مشارق الانوار
عند شرح قوله صلى الله عليه وسلم ابدان من تقول حيث قال اني ابدان
في النصف ق ومن يلزم عليك نفقته فان فضل شي فبالاجاب يقال عالك
الرجل عياله اذ اقام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة انتمى فعليه طالعبال
من تلزم نفقته وكسوته فالاولاد والزوجات والمدبرون والمستولدات
من تلزم الشخص نفقته واما المعايير فلا تلزم نفقته واما بحسب
العرف فالعبال هن الزوجات لا غير واما زكاة التخل والزرع
فيؤتيها في المحل الذي فيه المال صرح به العلامة بن نجيم رحمه الله

فانه اعتصم في السابق في اوقاف
تخصه من اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف
الملك في اوقاف

نقالي في محرمه والله اعلم **وسيل** عن شخص تقرر في شئ من مال اوقاف الحرمين
المول الى ملكة المشرقة بتقريره والى ملكة اطلال الله بقاءه واخر بتقرير قاضي
مصر المحميدة صاها الله تعالى واخذها مقدم على الاخر في التاريخ قبل العبرة
بتقريره والى بلد الموقوف عليهم اوبله الوقف او بالتاريخ **فاجاب** العبرة
بتقرير القاضي المذكور تكون مال النظر في ذلك اليه من ارباب اوقاف ولا
يجوز تقرير ذلك الامته او بالوكالة من جهة على اجاب به العلامة
العيني عند ما سئل عن مثل ذلك والله اعلم **وسيل** عن شخص اشترى
من اولاده من خيرة خلوة معينة وكان الفراع على يد الشريعة الشريف وخذ
بذلك حجة شرعية وتوابعها خط ولي الامر ايده الله تعالى وترها في
دقتر الكافية ثم خا بعض المتكلمين من جهة الناظر على الرباط المذكور
واخرج الاولاد المذكورين من خلوتهم المذكورة من غير حجة في ذلك وصرفوا
الاشخاص اخر من التملك في هذه التصرف من المتكلم على ذلك صحيح وهل له ان
يجوز له ولاد من استحقاقه ام لا وهل اذ لم يصح ذلك منه لولي الامر
ايه الله تعالى ان يقوم في ذلك ويرد الاولاد المذكورين الى استحقاقهم
بإعادة الخلوة اليهم ام لا ام كيف الحال **فاجاب** اذ لم يكن هنا شرط
من الواقع فالفراع المذكور صحيح كيف وقد تأيد بتقريره والى امر الله تعالى
فيستحقها المقتضى فيهم وان كان هناك شرط من الواقع فيستحقها او مخالفة
لا تجوز والله اعلم **وسيل** العلامة الحانوتي رحمه الله تعالى بما صورته
ما فوكم في شخصه بيده برأه من السلطان فصورها انه يقرر في وظيفة
كذا عن فلان وولده كذا والحال ان الوظيفة كلها باسم فلان بمفردة
ولم يكن لولده معه شراكة بوجه قبل التقرير فصادق بخلاف النصف فقط
المنطلق عن فلان لا نصف اللفظ الاخر عن نصف كل الوظيفة ويلزم اما قابل
النصف الاخر لبيان عدم استحقاق الولد ام يصح له في الكل **فاجاب**

مقتضى

مقتضى العبارة ان يلحق التقرير في النصف لان تقريره في كامل الوظيفة انما
وقع مقيد بحالة كونه مستقلا ومخا وزاعين فلان وولده لان الجار والمجرور حال
والحال قيد في عاملها وهو التقرير والواو للتشريك فيقتضي ان النصف من
فلان والنصف الاخر من ولده فان لم يكن باسم الولد شئ لم يتحقق الانتفاء
الى غيره فلا يتحقق التقرير في حصته لعدم وجود ما هو مقيد به والله اعلم
وسيل بما صورته ما قبله موالينا ائمة الدين وحجته وحفاظ نفوسه
ورواته فيما ورد به احكم الشريف السلطاني والامر المنصف اخا قاني على
حضرة المقام العالي والكرام المنيير المتلاني امير الامم الكرام كبير الكرام
النظام ذوي القدر والاعتراف بمخاطب المجد والاحترام فارسي ميدان
الانصاف والانتقام امير الامم امير حبيبين يا شاكرا قاتل المملوك **الامير**
بالديار المصرية دامت لغيره وتجددت مسرته وعلى قدر الامير الامم الكرام
كبير الكرام والاعتراف والاعتراف مسجع المعاني والمفاخر ذو القدر والاعتراف
والغفرانتم المختص بعناية الملك العطار عين اعيان الكرام طمطمطم
الدقتر ارام علوه المتضمن لمنا معناه ان قمر امير ارسلوا عن حرج حال
الي ابوابنا السعيدة بان اجمعات من جانبكم ومن طرفكم المغطاة من طرفكم
وقضا العساكر لم يكن بالعرض ولا بالجرم في الظاهرة ولا التامة ووجهة
وصارفت نقد يا كلبا على الفقراء واعلموا ان ذلك في هذه البراءة الاخيرة
بغير عوض تاحدوها من ايدىهم وتكون في كبريت محقق وقصر من ذلك
ليحياتنا والجماعات المذكورة اصحابها القديما بقصر فم فها كما كانوا سابقا
فتنازع اصحاب البراءة المأمور باخذها من القديما وقالوا ان احكم يستلزم
مقتضى انه وادى حق الفقراء وامم اعيان وقالوا جواهم ان احكم الشريف
المشلا اليه شامل للفقير والفقير مقتضى ان السلطان لا يعطى مال ذلك رفاق الامم
من رعيته لا يعير المبلغ الفقير لا حثية ولا تجايد المقام الشريف ولا

Copy

sity

ان السائل فقير بالنسبة الى المسئول وعلامة المنع انما هي عدم العرض وعدم
 الجريمة الظاهرة والثابتة وليست بالنسبة الى الفقر او الفناء ايضا فليست
 الوظائف المأخوذة مشروط فيها بالفقر حتى يكون الغنى محر جاعها لانها لم تكن
 من زوايد الاوقاف التي هي للفقر حتى يرأى فيها العنى بل من جعلها مكا
 يحتاج الى العنى كالنظارة وما اشبهها فليست تتبع القدا من حقهم ويمكن المأخوذ
 بغير الحق والوجه الشرعي ان يمنع الاخذون كما امر السلطان **فاجاب**
 اجاب الرميلى رحمه الله تعالى اشتهر ان لفظ الفقير في هذا المقام متناول
 لكل وظيفة في هذا المقام متناول لكل ذي طبقة من غنى او فقر اذ الفقرا
 تطلق ويراد به العموم كما في قوله تعالى يا ايها النصارى انتم الفقرا الي الله وعلامة المنع
 هنا عدم من يعرف احرا ارباب الوظائف لا العنى وحيد فيجب على ولي
 امر ايده الله تعالى وايده الذين وقع به الطغاة والمتمردين العمل بموجب
 حكم السلطان بضره الله تعالى ويمكن اصحاب الوظائف القدام من وظائفهم
 ومنع المتقدمين عليهم وثناب على ذلك الثواب المحرم **واجمعت**
 بحراي كن ذلك بعد ان رتب في السؤال لفظه في المرسوم وفي المأخوذة بغير
 عرض وهذا بالنسبة الى عموم امر السلطان والا فالعنى لا يستحق المعلوم
 اذ لم يكن معينه الى قول البعض والله اعلم **وسئل** سؤال جاء من
 مكة المشرقة فسر له مرتبات ومعاليم من صدقات واوقاف عامه تقرر
 فيها نفسه ونصرف فيها ثم خطر له ان يكتب ذلك باسمه ولازه وقصد ان يكون
 ذلك اسمهم مجرد صورة وانه لا يشر بفتح بذلك المعلوم وانه اذا مات
 تكون تلك المعاليم لا ولده بحسب اسماءه فهل يسوغ لذلك او يصير باسم
 الاولاد وحيث كانت المعاليم باسمائهم وكان يذكرونهم ابي او كراما ولم او يصير باسمهم
 الاولاد ونساول المعاليم وانما جعل اسماء صور فقط حتى يصير لهم بعدى
 فهل يثبت ذلك ام لا يكون لهم ذلك لانها صدقة لم يملكوها بالحق **فاجاب**

حيث

حيث اسقط حق من الامور المذكورة وقدر غيره صار الحق لم يقرر لان هذه
 الامور انما يتعين الحق فيها بالتقرير ولا عبرة بهذا الاتفاق لانه مجرد وعده
 اذ اتعين استحقاقه لذلك بالتقرير نبرع له بالمعلوم وهو غير لازم فاذا اخذ
 المعلوم بعد استقاط حقه يكون اخذ غير ما يستحق لكن المستحق للمطالبة
 على من له ولاية قبض هذه الامور وصر فيها حيث وقع استحقاقه بغير مستحق
 وان شارب على تركه القابض كما نصوا على ذلك فيما اذا دفع الناظر للبعض واحرم
 الباقي فان المحرم ان يرجع على الناظر او على القابض والله اعلم **وسئل**
 بما صورته ما قولكم في رجلين بينهما شركة في مشيخة بوجه شرعي فتخاصما
 الى احكام تخاف احدهما على عرضة ونفسه فاشهد على نفسه انه لا حق له في هذا
 النصف ثم جاء المشتد بتقرير من السلطان ببراءة وتذكرة من الديوان ونجدة
 على موجب ذلك فهل يكون التقرير باطلا لسبق الاشهاد عليه او يستحق
 ما قرينه **فاجاب** اجاب الرميلى بقوله هو صحيح لانه استحقاق جديد
 اشتمل على التنازل السابق نعم ان كان التقرير من رعا على صحة قبل استحقاقه لم
 يستحق ذلك وكنت الشيخ عبد الرحمن الهوني اجبت على جوابي كذلك والله اعلم
وسئل العلامة محمد جواد الله بن ظهيرة القرشي بما صورته ما قولكم في شخص
 يده بعض وظائف في مدرسة معينة ولها ناظر خاص بشرط واقفها توفي
 صاحبها الى رحمه الله تعالى فقرر بعض القضاة فيها شخصاً ولم يقرره الناظر
 الخاص فبسط هذا المقرر ويده على شئ من وقت المديرية يزعم انه معين
 له من غير اجارة الناظر ولا اذنه واستمر يستغل ذلك ولا يباشر ما قرينه
 مدة واحال ان الناظر الخاص يجعل من عنده لشخص يباشر ذلك فما احكم
 في هذا الشخص المقرر وماذا يجب عليه من الغرم لو كان جيا او ياخذ من
 تركته لو كان مدينا ولو ان هذا المقرر نزل لشخص اخر عن ذلك ولم يقرره الناظر
 الخاص ولم يباشر هو ايضا فهل يفيد هذا النزول المنزول له شيئا وهل يحكم به

تقر

والحال ما ذكرنا من ان حكم الشريعة المطهرة قرر فيما ذكره شخص اخر بعد ان عزل
كل من تولى فيه بوجه شرعي ثبت عنده وقرره الناظر الخاص في ذلك فكل يكون
هذا المقرر مستحقا لذلك من دون المنزول له والحال ما ذكرنا من ان حكم الناظر
اجره من الارز الذي يسطر عليه المقرر المذكور ولا على شخص اخر باجرة
مثل ما قبل يجوز الاطارة وتكرمه ولا يكون للناظر ولا للمنزول له معارضة
في ذلك اذ لم يكن وضع يده على ذلك بوجه شرعي وماذا يجب على ولي الامر
اذا دفع ذلك اليه وهل يقر هذا المقرر اخر الذي قرره الناظر الخاص ويمنع
المنزول له عن ذلك ويثاب على ذلك وفي الامور الثواب الجزيل بالقصد الجميل
فاجاب التقرير من غير الناظر الخاص لا عبرة به ووضع هذا
المقرر باطل ويضمن جميع ما استفادته بغير الطريق الشرعي وان ما يتوخد
ذلك منه من تركه ونزوله لا يغني عنه فرفع صحة التقرير ولا صحة هذا التقرير
المذكور سواء باشر المنزول له او لم يباشروا اذا قرر حكم الشريعة المذكور
شخصا اخر وقرره الناظر في ذلك فالعبرة لتقريره ويكون مستحقا لذلك
من دون المنزول له واذا اجر الناظر الارض المذكورة فالاجارة صحيحة
لا ريب فيها ولا للناظر ولا للمنزول له معارضة واذا رقت هذه الماحرية
الى ولي الامر بده الله تعالى بمضى تقرير الناظر ويدفع يد المنزول له ويثاب
على ذلك الثواب الجزيل قال الامام العيني رحمه الله تعالى وليس المنزول عن
الوظائف في الاصل شي يجزئ عليه ولكن العلماء والحاكمات المملوكين بذكر
مستورا للضرورة لان الوظيفة التي تكون بيد انسان لا يملك الوقف
الذي يتناول منه الربح فاذا لم يملك فكيف يجوز نزوله وهو يملك الربح
اذا اقتصر ولا يملك من ربح الربح الذي لا يستحقه من ذلك الوقت والله اعلم
انتهى **اقول** قد نقل الامام العيني في كتاب شرح نظم البخاري في باب
القسم بين الزوجات قال ولقد سمعت من بعض شيوخ الكبار قال يمكن ان

تقول قول
العيني

يحكم

يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها ايضا
حتى لا كلامهما مجرد اسقاط انتهى **وسئل** عما صورته ما قولكم في شخص
توفي الى رحمة الله تعالى وبه وظايف ومربيات من جهات معلومة وبعد وفاته
سئل بعض اقاربه من اهل الشريعة الذي له ولاية التقرير في ذلك ان يقرره فيما
ما سمع المتوفي المذكور من الوظائف والمربيات المذكورة فقرره احكامه في
ذلك وضع خطه بالتقرير ثم بعد ان ذلك قام شخص اخر ووقع سوا الاد
للحكم الشرعي المقرر المذكور في ان يقرره في الوظائف والمربيات المذكورة
عوضا عن المتوفي المذكور فوضع خطه له ثانيا بالتقرير في ذلك فاسيما
او طارنا ان المسئول فيه ثانيا غير الذي صدر التقرير فيه اولا فهل التقرير
الاول صحيح وان في محله معمول به ام يعمل بالتقرير الثاني وما حكم الله في ذلك
فاجاب التقرير الاول هو المعمول به دون الثاني والله اعلم **وسئل**
بما صورته ما قولكم عن وقف المدرسة اذا كان من اراضي بيت المال فعمل ذلك
من يلية وعين جماعة من المستوطنين كالامام والخطيب وغيرهم اهلها
في كتاب وقف المدرسة المذكور ثم ان بعض احكام اراد ان يزيد بعض وظائف
لم تكن في كتاب الوقف المذكور كدرس وغيره لمصلحة اهلها فهل يجوز التولية
وليستحق المتولي المعلوم الذي قرره وهل قولهم في كتب الاوقاف و بصرف
من ربح الوقف بعد العارة الى الامام كذا والمرفق كذا الخ دليل على انحصار الوظا
ام لا تله هذه العبارة على انحصار حيث كان الوقف من اراضي بيت المال ام كيف
احال فيه **فاجاب** ليس لبعض احكام ان يغفل شيئا لم يشترطه الواقف ولا
يجوز توليته الا اذا كان الواقف بشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
لعمري اذا مات من عينه الواقف من ارباب الوظائف يسوع الحاكم توليته
غيره عوضا عنه واذا قرر الواقف المرفق في قدر معين لا يجوز له ان ياخذ
التر منه وكذا الامام وغيره من ارباب الوظائف والله اعلم **وسئل**

قد

Copy

بما صورته ما فوقكم في ولي الامر اذا قرر شخصاً في اول محلول ينجل من الجملة الفلانية وكتب
 له بذلك مرسوماً داخل شئ وقرر فيه شخصاً اخر غير المذكور ولم يقصد بذلك ابطال
 التقرير الاول ثم انه اخل شئ من الجملة المذكورة فهل ينسحب التقرير الاول وعلى هذا
 المحلول الثاني ويجمل قول اول امر في اول محلول على المعتنا والاهتمام والتأكيد
 او يبطل التقرير الاول بمجرد قوات المحلول الاول **فاجاب** حيث عين ولي الامر
 المقرر المذكور جهة معينة وقال في اول محلول منها انما يعمل هذا على الاهتمام
 والتأكيد والمبالغة في الامر كما هو العاقل والغالب كالمحقق في كثير من الاحكام
 الشرعية والعقوبات فلا غلشي وقرر فيه شخص غير المقرر المذكور ثم اخل شئ
 اخر فادخل شئ في نفسه شخص غير المقرر المذكور ثم اخل شئ اخر بعد ذلك تخفة
 المقرر المذكور مقتضى التقرير السابق الذي بيده لشموله ويكرن ظاهر القول
 غير مراد في هذا نظائر لو نذر شخص لاخر وقال اذا وصل الى اول الشهر الفلاني
 شئ من الدراهم مثلاً او غير ذلك منها كذا فدخل عليه شئ من اول الشهر الفلاني
 فلم يعطه منه ثم دخل عليه ثاني الشهر او ثالثه فاعطاه منه فقد وفاه بنذر
 ومنها لو نذر شخص لاخر ان يعطيه اول الشهر هذا الدينار المعين في بيده
 فاعطاه غيره في رابع الشهر فقد حصل الوفا ومنها لو نذر ان ينصديق على
 فلان لرجل سماه اول الشهر بكذا فنصديق في عليه او على غيره في رابع الشهر جاز
 ذلك وحصل الوفا وحيث علم هذا فالمراد بقوله اول محلول انما هو احدث على ذلك
 وتقديم المقرر على غيره والله اعلم **وسبيل** العلامة تقي الدين بن تيمية الهاشمي
 رحمه الله تعالى بما صورته ما فوقكم في شخص باسمه في دفعات الصدقات السلطانية
 مبلغ قدره فيه ناظر شرعي له ولاية التقرير في امثال ذلك وتناول معلومه
 مدة ثم سأل الناس تقرير بذلك باسم اولاده وكان له ذاك خمسة اولاد فقبضوا
 ذلك مدة ثم انتقل والده الى رحمة الله تعالى وخلفه خلا فحصلت بنت بعد وفاته
 قبل ان يدخل هذه البنت مع اولاده الخمسة فيما كان مقرراً من الصدقات باسم

الاولاد

الاولاد ونسبكم فيه لكونها من الاولاد ام كانت اركم لان التقرير لا يكون
 الا للموجود حال التقرير والله اعلم **وسبيل** العلامة عبد الكريم بن محب
 الدين الفطحي بما صورته ما فوقكم عن اسم بالدقات السلطانية صورته روت
 فلان ولفلان زوجتان في زمن نبوت الاسم وجوده باقتين بعد كاحه
 فمن يستحق هذا الاسم المذكور احد الزوجين او الجميع فان قلتم نجا صفة جميع
 فاذا تطلعت احدهما تخرج حصنها عنها ام هي باقية لها فان قلتم باقية لها فاذا
 ماتت ولها اولاد من فلان نجل حصنها لهم ويستقروا فيها ويصح تقرير ولاية
 الامور ومن لهم ولاية التقرير فيه ام لا **فاجاب** يستحقه من كانت في
 عصمته حال التقرير والله اعلم **وسبيل** العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى
 المرشدي عن شخص مات عند تمام السنة وله وطيفة فهل يستحق من معلق
 السنة ويقتصر به ورثته ام لا **فاجاب** نعم يستحق ذلك والله اعلم **وسبيل**
 عن شخص دفع اخر مقدار معين من الدراهم على ان يفرغ بالوظيفة الفلانية
 للشخص الفلاني ففعل المفروع له ذلك وفرغ بها ونبت ذلك لدى الحاكم
 الشرعي ثم ادعى الدافع المذكور رجلى المفروع له بان ما دفعت ذلك
 المبلغ الا لارجع به عليك ويكون ديناً عليك فانكر المفروع له ذلك فهل نبت
 دعوى الدافع بمجرد قوله ام لا وهل يلزم المفروع له يمين ام لا وهل
 يلزم المفروع له يمين ام لا **فاجاب** يلزم المفروع له يمين على عدم
 الاصل حيث لا يمين للدافع عليه والله اعلم **وسبيل** عن شخص فرغ اخر
 باردين حب من حب السلطان سليمان بما صورته اولاد فلان في شهر
 شعبان المكرم سنة احدى عشر بعد الف فان الشخص الفارغ في سنة
 في شهر رمضان المعظم فوصل الحب عن سنة عشر بعد الف فادعى ورثة الفارغ
 ان الحب الوارد عن سنة عشر بعد الف فادعى ورثة الفارغ ان الحب الوارد
 عن سنة عشر وانك ما تستحق الا عن سنة احدى عشر والف فاجاب المفروع له



بان الورثة اقرت اقرارا بالمحكمة الشرعية انهم لا حق لهم في الاقرار الصادق من مورثهم
 بالفراغ المذكور ما به يستحق المفعول له احب المذكور ولم يعين في المحنة المذكورة
 المعداد المذكور قبل وفاة الميت وليس لهم حق مع وجود الفارغ قبل وفاة
 المورث قبل اقرار الورثة قبل وفاة المورث صحيح ويستحق المفعول له احب الواصل
 عن سنة عشر ام يكون اقرارا ولا عبرة بالاعداد المذكور قبل وفاة الميت ام كيف
 الحال **فاجاب** حيث كان احب الواصل عن سنة عشر فالمستحق له الفارغ
 نظرا وانتقال الاستحقاق منه الى المستفاد بعد التارخ المذكور ويكون الورثة
 من بعده ولا يدفع ذلك انما المفعول له اقرار الورثة بصحة اقرار مورثهم اذا متعلقه
 والحال مانع عليه الاقرار بالمقتضى المفعول به الذي هو محل النزاع على انه
 صدر منهم قبل انتقال الاستحقاق اليهم والله اعلم **وسيل** العلامة الحاتمي
 رحمه الله تعالى بما صورته ما فوكم في رجل جامع سنة عن شخص ولم يدرس
 من حين اخذ يعلم القاضى البلدة والماخوذ عنه ويريد ان ياخذ معلوما قبل
 حضوره من غير علم وثقيد وان المعلوم مستحق للدرس السابق في مقابلة
 بلثة العمل شيئا حين حضور الثاني فنل له ذلك ام لا وهل يستحق الاول الى
 حضور الثاني ام لا واذا ادعى ان الاول علم قبل مجيئه لسمع دعواه وتقبل بينته
 ام يلزم السابق يمين على العلم ام لكونه ليست بدعوى شرعية وان المعلوم الاول
 لما ذكر **فاجاب** اذ صحت تولية المدرس الثاني اعطى معلومه
 الى وقت العلم بقدم الثاني واخذ للوظيفة ومن وقت العلم بالخرق
 وبعد عزله يستحق شيئا من المعلوم اليه بالباشرة واما اذا اختلف في العلم
 وعدمه فالقول قول المدرس الاول لا منه منكر الا ان يبرهن الثاني والله اعلم
وسيل بما صورته ما فوكم في المدرس مثلا اذا اولى في اثنا السنة الخارجية
 قبل بدو صلاح الغلة او قبل حصادها هل تكون علوقته له بنهاية وهل
 بما ص المعزول وهل في المسئلة خلاف وما المقتضى به وهل اذا كانت ولايته

مثلا

ما جاز
 العمل الجهد
 في السنة
 في السنة
 في السنة